الملحق رقم (٢) أهم مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قائمة المؤشرات

١. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بتحديد هوية الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري.
٢. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بسلوك العميل.
٣. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالمعاملات المالية ومدى انسجامها مع ملف تعريف الشخص الطبيعي او الاعتباري.
٤. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالمنتجات والخدمات.
٥. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.
٦. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالتغيير في نشاط الحساب.
٧. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستندة إلى أنشطة معاملات مالية غير نمطية او اعتيادية.
٨. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالمعاملات التي تنفذ دون حد الإبلاغ.
٩. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب التي تتعلق بالتحويلات البرقية و الإلكترونية للأموال.
١٠. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالمعاملات التي تتم مع دول اخرى.
١١. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة باستخدام الأطراف الثالثة.
١٢. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بقطاع التأمين .
١٣. المؤشرات المتعلقة بشكل خاص بتمويل الإرهاب.

١. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بتحديد هوية الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري.

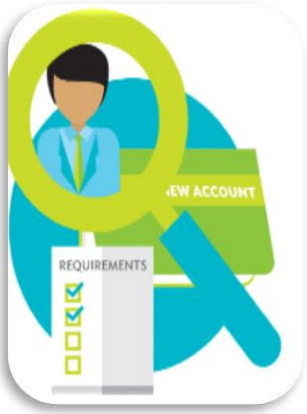

- عدم القدرة على تحديد هوية العميل بشكل صحيح أو أن هناك شكوك تحيط بهوية العميل.
- عند بداية التعامل، العميل الذي يرفض أو يحاول تجنب تقديم المعلومات التي تطلبها المؤسسة المالية، أو يقدم معلومات مضللة أو غامضة أو يصعب التحقق منها.
- العميل الذي يرفض تقديم معلومات بشأن المستفيدين الحقيقيين من الحساب المفتوح أو يقدم معلومات خاطئة أو متضاربة أو مضللة أو غير صحيحة .
- عدم القدرة على التحقق من الهوية التي قدمها العميل أو وجود شكوك حولها مثل تزويد المؤسسة بصورة عنها او هناك علامات على انها مزورة.
- هناك تناقض في وثائق تحديد الهوية أو المعرفات التي قدمها ذات العميل، مثل العنوان أو تاريخ الميلاد أو رقم الهاتف.
- العميل الذي يقدم معلومات او بيانات او مستندات تبدو أنها مزورة أو معدّلة أو غير دقيقة.
- العميل الذي يعرض أنماطًا مختلفة من الاسم وذلك من معاملة إلى أخرى أو يستخدم الأسماء المستعارة.
- العميل الذي يتراجع عن تنفيذ المعاملة بعد أن يطلب منه وثائق التعرف على الهوية.
- العميل الذي يحاول إخفاء مكان إقامته الفعلي.
- عدد من العملاء يستخدمون نفس المعرفات (مثل العناوين وأرقام الهواتف وما إلى ذلك) دون وجود علاقة واضحة بينهم.
- عدد من العملاء يستخدمون نفس المعرفات (مثل العناوين وأرقام الهواتف وما إلى ذلك) ويقومون بإجراء معاملات مالية متماثلة.
- شمول المعاملة المالية لاسم أفراد او اشخاص اعتباريين يوجد بشأنهم معلومات سلبية على وسائل الإعلام و / أو ورد معلومات من سلطات إنفاذ القانون و / أو وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها مرتبطة بأنشطة إجرامية.
- صعوبة التحقق من المعلومات المقدمة من قبل العميل .

٢. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بسلوك العميل.

- العميل الذي يدلي بتصريحات حول التورط في أنشطة إجرامية، أو لديه ارتباط بأنشطة إجرامية .
- العميل الذي يقوم بإجراء تعاملاته من اكثر من موقع / فرع / صراف دون وجود مبرر واضح.
- مؤشرات على عدم صدق العميل (مثل تقديم معلومات متضاربة أو مضللة).
- العميل الذي يُظهر سلوكًا عصبيًا.
- العميل الذي يرفض تقديم المعلومات عند الطلب بشأن هويته وسبب المعاملة أو مصدر الأموال، او يبدو انه متحفظ أو غير متعاون .
- العميل الذي لديه موقف دفاعي للاستجواب.
- العميل الذي يقدم تفاصيل محيرة حول المعاملة أو يعرف القليل من التفاصيل حول الغرض منها، او يقدم مستندات مشبوهة أو غير كاملة.
- العميل الذي يتجنب الاتصال بموظفي المؤسسة دون سبب منطقي.
- العميل الذي يرفض الإفصاح عن مصدر الأموال أو يقدم معلومات خاطئة أو مضللة بشأنها .
- العميل الذي لا يُظهر أي اهتمام بشأن ارتفاع تكاليف أو رسوم المعاملات.
- العميل الذي يستفسر عن معلومات تشير إلى تجنبه الإبلاغ أو يحاول إقناع المؤسسة بعدم تقديم او رفع التقارير المطلوبة.
- محاولة العميل للتقرب من الموظف المعني بإنجاز المعاملة لعمل علاقة صداقة للتجاوز عن طلب معززات مصادر الأموال.
- العميل الذي يقوم بإغلاق الحساب بعد إجراء الإيداع الأولي دون تقديم تفسير معقول او مبرر واضح.
- العميل الذي يستخدم وسيطا ولا يبدو كأنه يدير العملية أو يبدو أنه يمثل واجهة لعميل أو مستفيد حقيقي آخر.
- العميل الذي لديه درجة معرفة معمقة بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

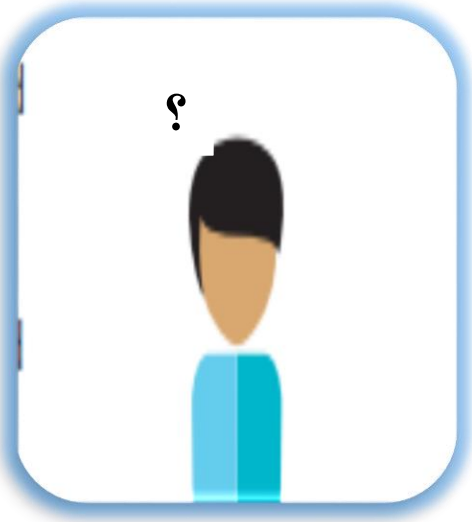

٣. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعلق بالمعاملات المالية ومدى انسجامها مع ملف تعريف الشخص الطبيعي او الاعتباري.

- تجاوز حجم نشاط المعاملات بحد أكبر بكثير من حجم النشاط المتوقع وفقا للمعلومات المصرح بها وقت فتح الحساب أو بداية العلاقة.
- عدم توافق نشاط المعاملات من حيث (المستوى أو الحجم) مع الوضع المالي المعروف للعميل، أو نمط أنشطته المعتادة أو معلوماته المهنية (مثل الطلاب، والعاطلين عن العمل، ربات المنازل ..الخ)
- طبيعة التعاملات المالية المنفذة على الحساب غير متسقة مع ما هو متوقع ومعروف عن طبيعة نشاط العميل (مثل، حساب تجاري لشركة لا يحتوي على تعاملات عادية تتعلق بطبيعة العمل، مثل دفع رواتب أو دفع فواتير).
- العميل الذي يظهر مستوى معيشي يتجاوز إمكانياته.
- حركة الأموال الكبيرة و / أو السريعة التي لا تتناسب مع الملف المالي للعميل.
- حجم المعاملات المالية المنفذة او نوعها غير متوافق مع ما هو متوقع من حساب العميل.
- فتح الحسابات خارج منطقة عنوان سكن العميل أو عنوان عمله دون تقديم تفسير معقول.
- هناك تغيير مفاجئ في الملف المالي للعميل أو نمط النشاط أو المعاملات.
- العميل الذي يستخدم أدوات نقدية أو منتجات و / أو خدمات غير معتادة وغير متفقة مع ملف العميل.

٤. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب التي تتعلق بالمنتجات والخدمات.

- العميل الذي يمتلك حسابات متعددة في العديد من المؤسسات المالية دون وجود سبب مبرر وواضح.
- الحسابات الشخصية التي تستخدم لأغراض تجارية.
- العميل الذي يحصل على منتجات و / أو خدمات لا تتسق ولا تتناسب مع ما هو معروف عن ملف هذا العميل.
- الاستخدام المتكرر لصندوق الأمانات.
- الحسابات المستخدمة للأغراض تمرير الاموال (مثل الحسابات التي تتلقي الأموال ومن ثم ترسلها لاحقًا إلى المستفيدين).
- تنفيذ معاملات ومدفوعات على بطاقات الائتمان بمبالغ مرتفعة لا يتفق مع ما هو متوقع من العميل بما في ذلك تنفيذ طلبات تحويل أو تنفيذ معاملات تتضمن شراء سلع فاخرة.
- العميل الذي يقوم في كثير من الأحيان بسداد مدفوعات كبيرة عن طريق بطاقة الائتمان ثم يطلب سلفة نقدية.
- عمليات تحويل متكررة و / أو غير معتادة بين منتجات العميل وحساباته بدون سبب واضح.
- الفرد أو الأفراد الذين يمتلكون سلطة التوقيع (مفوض بالتوقيع) على حسابات لعدد من الأشخاص الاعتباريين دون وجود سبب قانوني أو تفسير كاف ومبرر لمثل هذا الترتيب.
- الحسابات التي تعود لعدد من الأشخاص الاعتباريين مقرها في نفس الموقع أو لديها نفس المديرين او نفس المفوضين بالتوقيع دون سبب واضح.

٥. مؤشرات غسل الأموال / تمويل الإرهاب التي تتعلق بالتسهيلات الائتمانية.

- التقدم بطلب الحصول على تسهيلات لشركات خارجية أو لشركات تعمل في مناطق الاوفشور Shore Off) (الخارجية))، أو تسهيلات مضمونة بواسطة التزامات مؤسسات خارجية أو الاوفشور.
- الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمان تأمينات نقدية بنسبة ١٠٠% ، الأمر الذي قد يشير إلى وجود تهرب ضريبي أو حاجة العميل أن يبرر مصادر أمواله أنها متأتية من قروض، وأنه لا يملك مثل هذا المبلغ من تلقاء نفسه.
- الحصول على تسهيلات ائتمانية مقابل تأمينات نقدية لدى مؤسسات مالية في دول أخرى.
- قيام العميل بتحويل قيمة التسهيلات الائتمانية التي تم الحصول عليها بشكل غير متوقع إلى الخارج.
- طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية مقابل رهن أصول مملوكة من قبل طرف ثالث، بحيث يكون مصدر تلك الأصول غير معروف للبنك أو أن حجم تلك الأصول لا يتناسب مع الوضع المالي للعميل.
- الحصول على تسهيلات ائتمانية مقابل حجز ودائع شركة أو شركات تابعة في الخارج خصوصاً إذا كانت في بلدان معروفة بأنها منتجة و/أو مسوقة للمخدرات.
- وجود ظروف محيطة بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية تؤدي إلى رفض البنك منح هذه التسهيلات لوجود شكوك حول صلاحية وصحة ضمانات هذه التسهيلات.
- قيام العميل بتقديم بيانات مالية لا تتفق مع المبادئ المحاسبية.
- الحصول على امتيازات وإعفاءات ضريبية نتيجة وجود قروض (ليست حقيقية كونها بضمانات نقدية بشكل كامل).
- عمليات سداد القروض المبكرة، أو فترات تسديد قصيرة عند الاقتراض.

٦. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب تتعلق بالتغيير في نشاط الحساب.

- حسابات الشركات التي يظهر عليها تغيير في هيكل الملكية مع زيادة في نشاط المعاملات وعدم وجود تفسير واضح.
- حساب غير نشط يظهر عليه ارتفاع في النشاط المالي (مثل الودائع والتحويلات البنكية والسحوبات).
- الحسابات التي تتلقى ايداعات دورية في فترات وتكون غير نشطة في فترات أخرى دون وجود تفسير منطقي.
- زيادة مفاجئة في استخدام بطاقات الائتمان أوفي تقديم طلبات الحصول على ائتمان جديد.
- تغيير مفاجئ في نشاط الحسابات.

٧. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستندة إلى أنشطة معاملات مالية غير نمطية او غير اعتيادية.

- العميل الحاصل على منتجات متعددة في نفس المؤسسة ، بشكل غير معتاد لما هو متوقع عن تعاملاته.
- تنفيذ سلسلة معقدة من التحويلات للأموال بحيث يبدو أنها محاولة لإخفاء مصدر الاموال والاستخدام المقصود للأموال.
- تعاملات مالية تظهر وجود روابط مالية غير مبررة بين الأفراد أو الشركات التي لا ترتبط مع بعضها بمعاملات عادةً (على سبيل المثال، مستورد للمواد الغذائية يتعامل مع مصدر قطع غيار السيارات).
- وجود صفقات معقدة لا تتناسب مع الغاية والغرض المعلن منها.
- عميل لا يبدو لتعاملاته أي غرض تجاري أو اقتصادي واضح.
- معاملات تنسجم مع الاتجاه المعروف في النشاط الإجرامي للدولة.
- العميل الذي يودع فواتير ذات رائحة كريهة أو غريبة أو فواتير متسخة.
- تتضمن المعاملة شخصاً اعتبارياً وهميًا مشتبه به (شخص اعتباري ليس لديه سبب اقتصادي أو منطقي لوجوده).
- العميل الذي يقوم كثيراً بتبديل أوراق نقدية بفئات صغيرة مقابل أوراق نقدية بفئات أكبر.
- استخدام الوكالة في ظروف غير مبررة.
- تحويلات صادرة وواردة غير معتادة من قبل العميل، أو أي تعاملات وأساليب أخرى لها طابع نقل الأموال بسرعة ، مثل الإيداع النقدي متبوعًا مباشرة بالتحويل البنكي للأموال إلى الخارج.
- حوالات صادرة او واردة من وإلى الحساب في نفس اليوم أو خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً من دون مبرر واضح.
- إلغاء المعاملة و/أو طلبات التسديد إلى أطراف ثالثة أو إلى المصدر الأصلي.
- معاملات تتضمن احتمالية كبيرة لتحقيق خسائر.
- التداخل والتعقيد في المعاملة أثناء تنفيذها دون مبرر واضح .
- تعليمات متكررة تتضمن أنماط متشابهة أو أطراف مرتبطة أو عمليات يقابلها عمليات تتضمن أصول متغيرة القيمة بشكل سريع .
- حالات طوارئ غير مبررة وطلبات تغيير طريقة تنفيذ العملية خصوصا في اللحظة الأخيرة.
- المبالغة في قيم الموجودات والأوراق المالية.
- العميل الذي يقوم بإجراء تحويلات متكررة إلى الخارج ، دون اتساق ذلك مع ما هو معروف عن ملفه.

٨.مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب تتعلق بالمعاملات التي تنفذ دون حدود متطلبات الإبلاغ .

- وجود مؤشرات على قيام العميل بهيكلة الودائع في فروع أو مؤسسات متعددة.
- العميل الذي يظهر سلوكه القيام بتجزئة المبالغ (STRUCTURING) لتجنب تحديد هوية العميل أو الإبلاغ عن الحدود القصوى.
- العميل الذي يبدو انه يتعاون مع عملاء اخرين لتجنب تحديد هويته أو الإبلاغ عن الحدود القصوى.
- هيكلة الودائع من خلال عدة فروع لنفس المؤسسة المالية أو من قبل مجموعات من الأفراد الذين يدخلون فرعًا واحدًا في نفس الوقت.
- إجراء ايداعات متعددة أقل من حد الإبلاغ خلال فترة زمنية قصيرة.
- العميل الذي يوجه استفسارات تشير إلى تجنب الإبلاغ او الاستفسار عن مصير المعززات والمستندات التي ستقدم في حال تجاوز الإيداع السقف المحدد.
- العميل الذي يُظهر معرفة بحدود الإبلاغ.

٩.مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتعلق بالتحويلات البرقية (بما في ذلك التحويلات الإلكترونية للأموال).

- تحويلات بدون علاقة واضحة بين مصدر الحوالة والمستفيد منها، أو عدم قدرة العميل على إثبات هذه العلاقة.
- أن تكون الغاية من التحويل غير واضحة أو غير مبررة، أو عدم قدرة العميل على إظهار مستندات معززة مثل الفواتير وبوالص الشحن.
- أن تكون غاية التحويل لا تتناسب مع طبيعة نشاط العميل أو الشركة صاحبة الحساب.
- أن تكون الحوالة تمثل معاملة تجارية ضخمة ولكنها ترد على حساب شخصي، مما قد يشير إلى وجود تهرب ضريبي.
- تحويل الإيداعات في الحساب إلى الخارج مباشرة سواء على دفعة واحدة أو على عدة دفعات.
- تحويلات بمبالغ متماثلة (يوميا أو أسبوعياً) بحيث تكون في مجملها مبالغ كبيرة
- إصدار حوالات بمبالغ كبيرة إلى دول تتميز بأنها ملاذات للسرية المصرفية أو الضريبية، أو دول مرتفعة المخاطر.

- عدم منطقية التحويل من حيث البضائع والدول المستوردة أو المصدرة لها، كأن يقوم العميل باستلام حوالة نتيجة تصدير بضائع من دولة غير منتجة لهذا النوع من البضائع.
- استلام أحد الحسابات حوالات بمبالغ كبيرة لم يسبق لهذا الحساب تسلم مثل هذه القيم، وبما لا يتناسب مع طبيعة نشاط العميل.
- تنفيذ حوالة غير روتينية ضمن حزمة من الحوالات الروتينية التي يتم تنفيذها كحوالة واحدة.
- العميل الذي لا يعرف التفاصيل المحيطة بالتحويلات الإلكترونية الواردة ، مثل تفاصيل طلب العميل المصدر أو المبالغ أو الأسباب.
- العميل الذي لا يبدو أنه يعرف مرسل التحويل ا الذي تم استلام الحوالة منه ، أو المستلم الذي يرسل إليه التحويل.
- العميل الذي يتردد على أماكن متعددة بحيث يتم استخدام النقد أو بطاقات الائتمان المدفوعة مسبقًا أو الحوالات المالية أو الشيكات لإرسال التحويلات البرقية إلى الخارج.
- العميل الذي يرسل أو يتلقى حوالات من أو إلى مستفيدين متعددين بشكل لا تتوافق مع التعاملات المتوقعة لهذا النوع من الحساب .

- العميل الذي يرافقه أفراد يبدو أنهم يتحكمون به ويرسل أو يتلقى تحويلات نيابة عنهم.
- مجموعة من الافراد يرسلون حوالات متشابهة في المبالغ أو أسماء المستفيدين أو العناوين أو بلد الوجهة.
- العميل الذي يحاول تحديد مسار التحويل الإلكتروني الدولي.
- العميل الذي يحاول إجراء تحويلات برقية بحيث لا تتضمن معلوماته أو المعلومات المطلوبة الخاصة بالمستفيد.
- العميل الذي يستخدم تجزئة التعاملات (STRUCTURING) لإرسال التحويلات البرقية في محاولة لتجنب متطلبات حفظ السجلات.
- يتم إيداع الأموال أو استلامها في عدة حسابات ثم دمجها في حساب واحد قبل تحويل الأموال إلى خارج الدولة.
- قيام عدد من العملاء بإرسال حوالات خلال فترة زمنية قصيرة إلى نفس المستلم.

١٠. مؤشرات غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالمعاملات التي مع دول اخرى.

- تعاملات مع دول معروفة بإنتاج أو نقل عقاقير أو مواد كيميائية أو غيرها من المواد ذات العلاقة بالإجرام.
- التعاملات مع الدول المعروفة بأنها معرضة بدرجة أكبر لخطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب.
- التعاملات / الأنشطة التجارية التي تنطوي على مؤشرات مثيرة للقلق ، والتي يمكن أن تشمل الدول التي توجد بها صراعات مستمرة أو دول ذات ضوابط ضعيفة لغسل الأموال / تمويل الإرهاب ، أو الدول التي لديها قوانين مصرفية شديدة السرية.
- التعاملات التي يكون احد أطرافها أي دولة تدعو مجموعة العمل المالي إلى اتخاذ إجراءات بحقها أو تم تصنيفها على أنها دول مرتفعة المخاطر.

١١. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتعلق باستخدام أطراف أخرى ثالثة.

- ايداعات في حسابات العميل يتم إجراؤها من قبل اطراف ثالثة لا يوجد علاقة واضحة او مبرر .
- اجراء أي شكل من أشكال التحويلات الإلكترونية من قبل اشخاص اخرين إلى نفس المستفيد دون وجود علاقة واضحة معه.
- العميل الذي يقوم بإجراء معاملة أثناء مرافقته أو إشرافه أو توجيهه من قبل طرف آخر.
- اجراء تحويلات برقية أو ودائع أو مدفوعات من أو إلى أطراف ليست ذو علاقة سواء (أجنبية أو محلية).
- العميل الذي يظهر أو يذكر أنه يتصرف نيابة عن طرف آخر.
- الحساب مرتبط بأطراف لا يبدو أن هناك علاقة بينهم .
- عميل يتقدم بطلب تمويل لمشروع، وهناك أطراف ثالثة معنية بالمشروع، لا تكون علاقتهم واضحة بالنسبة للبنك.

١٢. المؤشرات المتعلقة بشكل خاص بقطاع التأمين .

- يقترح العميل إجراء معاملة نقدية كبيرة.
- يعرض العميل شراء منتج تأميني عن طريق الدفع بشيك مسحوب من حساب آخر غير حسابه الشخصي.
- يطلب العميل منتج تأمين دون مبرر واضح ويتردد في شرح سبب الاستثمار.
- العملاء الذين لا يبدون مبالاه تجاه سعر التأمين أو العمولات أوغيرها من تكاليف التغطية التأمينية.

- عدم ابداء طالب التأمين اهتماماً بالتغطيات المشمولة بالوثيقة مع ابداء اهتمام كبير بتاريخ الانهاء المبكر للعقد.
- شراء وثائق تأمين أو طلب زيادة قيمتها بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع نشاط العميل
- تكرار شراء وثائق التأمين بمبالغ لا تتناسب في مجموعها خلال فترة زمنية معينة مع نشاط العميل.
- قيام العميل بطلب تغطية تأمينية خارج نطاق النشاط المعتاد له.
- التعاقد على وثيقة بقسط واحد أو مبالغ كبيرة بما يخالف نمط التعاملات المعتادة للعميل.
- طلب العميل زيادة قيمة الوثيقة بمبلغ كبير يسدد على دفعة واحدة
- التعاقد على وثيقة تأمين بمبالغ كبيرة وطلب استردادها أو تغيير المستفيدين منها بعد فترة قصيرة من التعاقد.
- سداد قيمة أو أقساط وثيقة التأمين بواسطة تحويلات من أطراف ثالثة أو اجنبية أو طلب شراء وتحويل قيمتها لأطراف أجنبية.
- تغيير المستفيدين المحددين في وثيقة التأمين بحيث يتم تضمين أشخاص لا يوجد لهم صلة واضحة بالعميل
- طلب الاسترداد المبكر لقيمة الوثيقة أو تغيير تاريخ استحقاقها دون مبرراقتصادي واضح، ومن ذلك أن يكون العميل مهتماً بإنهاء العقد أو تصفية الاستثمارات أكثر من اهتمامه بالأداء طويل الأجل لاستثماراته أو التكاليف المرتبطة بإنهاء العقد.
- لا يتطابق حجم الاستثمار في منتجات التأمين مع الوضع الاقتصادي للعميل.
- يقوم العميل بإجراء تغييرات غير متوقعة أو غير متناسقة على شروط العقد، بما في ذلك زيادة ثابتة أو كبيرة في الأقساط.
- تشارك أطراف ثالثة في دفع الأقساط أو أي شروط أخرى مرتبطة بوثيقة التأمين.
- دفع العميل لمبلغ يتجاوز القسط المحدد ويطلب دفع الفرق الى طرف ثالث.
- تأتي مدفوعات أو ودائع أقساط التأمين من مصادر مختلفة.
- العميل ينهي عقد الاستثمار أو التأمين بعد وقت قصير من الشراء.
- يقوم العميل بالدفع باستخدام فئات صغيرة في حزم غير عادية أو حوالات من عدة مرسلين.
- دفع الأقساط من الأموال المسحوبة من حساب مصرفي أو حوالة أو شيك من مؤسسة أجنبية.
- العمليات التي تنطوي على استخدام أو دفع ضمان أداء يتطلب دفع عبر الحدود.
- نفس المستفيد من عدة وثائق تأمين دون مبرر.
- العلاقة بين المستفيد وصاحب الوثيقة غير واضحة.

١٣. مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بتجارة الأوراق المالية

- حسابات غير نشطة تواجه فجأة استثمارات كبيرة بشكل لا يتوافق مع نمط الاستثمارات العادية للعميل أو قدرته المالية .
- العميل الذي يقوم وبشكل متكرر بإيداع مبلغ اقل من (١٠،٠٠٠) دينار بمبلغ بسيط لتجنب الخضوع لإجراءات التسجيل الواردة في تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- العميل يقوم بعمليات شراء كبيرة أو غير عادية للأوراق المالية نقدًا
- الدخول في عمليات شراء وبيع أوراق مالية معينة أو عقود آجلة (تسمى تجارة المطابقة) ، مما يخلق صورة وهمية بالتداول.
- تحويلات للأموال أو الأوراق المالية بين حسابات غير معروف بأنها مرتبطة بالعميل.
- عدد من العملاء يفتحون حسابات خلال فترة زمنية قصيرة لتداول نفس السهم .
- صفقة بحجم كبير جدًا، على عكس ما هو معروف عن ملف العميل.
- العميل الذي يكون على استعداد للإيداع أو الاستثمار بأسعار ليست مميزة أو تنافسية.
- العميل الذي له عدة حسابات أو مفوضاً عن عدة حسابات في الشركة ودون قيامه بإجراء تعاملات على تلك الحسابات.
- العميل الذي يقوم بإيداع مبلغ وبعد ذلك بفترة قصيرة يقوم بتحويل المبلغ إلى جهة ثالثة أو لحساب شركة ثانية بدون مبرر.
- العميل الذي يقوم بإيداع مبلغ نقدي لشراء أوراق مالية لغايات الاستثمار طويل الأجل وبعد ذلك بفترة قصيرة يطلب من الوسيط البيع وسحب هذه الأموال.
- العميل الذي يغذي حسابه دائماً ولا يقوم بأي تعامل، أو تعامله قليل وبعد ذلك يقوم بسحب تلك الأموال.
- قيام العميل بطلب مناقلات بين حساباته أو مع أشخاص آخرين مفوض بالتعامل عنهم دون مبرر.
- العميل الذي يطلب تنفيذ و/أو تسوية أمر شراء وأمر بيع لنفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة أو المرتبطة ببعضها البعض (و/أو نيابة عن نفس المستفيد الحقيقي)، بفارق زمني قليل .
- العميل الذي لا يبدي اهتماماً اتجاه المخاطر أو مبلغ العمولات أو غير ذلك من تكاليف التعاملات الأخرى.
- رفض العميل تحديد مصدر شرعي للأموال أو يزود شركة الأوراق المالية بمعلومات خاطئة أو مضللة أو غير صحيحة إلى حد كبير.

١٤. المؤشرات المتعلقة بشكل خاص بتمويل الإرهاب.

- تحويلات البنكية بدون غرض واضح للدفع أو طبيعة العلاقة بين مقدم الطلب والمستفيد خاصة بين الأفراد.
- السحب النقدي المتكرر من حسابات المنظمات غير الربحية أو الجمعيات الخيرية ، او التحويلات كتبرعات إلى جمعيات خيرية خارج البلاد بشكل يثير الشك حول إمكانية استخدام الأموال في أعمال إرهابية في تلك البلدان خاصة إذا كانت البلد المستقبلة غير مستقرة وتعاني من حروب.
- عدم توافق استخدام الأموال من قبل منظمة غير ربحية مع الغرض الذي أُنشئت من أجله.
- المعاملات المتكررة من أو إلى البلدان ذات الصلة بالإرهاب وبطريقة لا تتناسب مع طبيعة نشاط العميل وخط عمله.
- الولوج إلى خدمات الإنترنت البنكي من دول لا تتمتع بالاستقرار الأمني أو توجد فيها عمليات إرهابية، أو استعمال البطاقات المصرفية في تلك الدول.

- تعاملات مالية تنطوي على بعض الدول مرتفعة المخاطر مثل الدول التي تقع في وسط أو بالقرب من دول النزاع المسلح حيث تعمل الجماعات الإرهابية أو دول لديها ضوابط أضعف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- فتح حساب باسم شخص اعتباري أو مؤسسة أو جمعية قد تكون مرتبطة أو متورطة مع منظمة إرهابية مشبوهة.
- جمع التبرعات بطريقة غير رسمية أو غير مرخص لها.
- العميل الذي تم الإعلان عنه بواسطة وسائل الإعلام أو سلطات انفاذ القانون على أنه سافر أو حاول أو يعتزم السفر إلى دول مرتفعة المخاطر على وجه التحديد البلدان (والبلدان المجاورة) تعاني من نزاع و / أو عدم استقرار سياسي أو معروف بدعم الأنشطة الإرهابية.

- المعاملات التي تشمل فردًا (أفرادًا) أو شخصاً اعتبارياً (الأشخاص الاعتباريين) تم ادراجها او الإعلان عنها بواسطة وسائل الإعلام و / أو قوائم العقوبات على أنه مرتبط بمنظمة إرهابية أو أنشطة إرهابية.
- وجود معلومات من جهات إنفاذ القانون والتي تشير إلى احتمال ارتباط فرد (أفراد) أو شخص اعتباري (أشخاص اعتباريين) بمنظمة إرهابية أو أنشطة إرهابية.
- العميل الذي يجري عمليات شراء متعلقة بالسفر (على سبيل المثال، شراء تذاكر طيران، وتأشيرة سفر، وجواز سفر، وما إلى ذلك) مرتبطة بدول مرتفعة المخاطر، وتحديداً البلدان التي تشهد صراعًا و / أو عدم استقرار سياسي وامني أو معروف بدعم الأنشطة والمنظمات الإرهابية.
- عمليات الهيكلة في الإيداع والسحب النقدي وفي التحويلات المالية الدولية لدول مرتفعة المخاطر بحيث تتم من أكثر من فرع للمؤسسة المالية.
- العميل الذي يجري تحويلات مالية لعدد من المستفيدين المتواجدين في نفس الدولة مرتفعة المخاطر.
- العميل الذي يقدم تهجئة غير صحيحة في اسمه عند اجراء تحويلات مالية لدول مرتفعة المخاطر.
- تحويلات مالية من حساب شركة حديثة التأسيس الى حساب شركة معروف عنها بإنتاج المواد الكيميائية الامر الذي قد يشير الى استغلال التحويلات في صناعة المتفجرات.
- تحويلات مالية عديدة منخفضة القيمة الى حساب واحد او ايداعات نقدية متعددة من أطراف ثالثة تدل على وجود مؤشر لجمع أموال ذات علاقة بتمويل الإرهاب.
- ارتفاع ملحوظ ومفاجئ في نشاط حساب العميل بشكل لا يتفق مع ملف العميل.
- مجموعة عملاء يستخدمون نفس العنوان ونفس رقم الهاتف.
- ايداعات نقدية في حسابات شخصية الغاية منها "تبرعات" او "مساعدات لأغراض إنسانية" أو ما شابه ذلك.